

الظاهرة الإجرامية في المجتمع الجزائري Criminal phenomenon in Algerian society

زيكيو مصطفى

جامعة عبد الحميد ابن باديس مستغانم، (الجزائر)، zik.socio@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2021/8/24 تاريخ القبول: 2021/12/08 تاريخ النشر: 2021/12/30

ملخص:

من خلال هذا المقال سنحاول تسليط الضوء على ظاهرة لها خاصية الانتشار في جميع المجتمعات دون استثناء سواء كانت متقدمة أو متخلفة ألا وهي ظاهرة الجريمة التي تعد بمثابة الضريبة التي تدفعها المجتمعات البشرية كنتيجة للتغير الحاصل في جميع الأنساق المكونة للبناء الاجتماعي. ولهذا فإننا نسعى من خلال هذه الدراسة إلى إبراز واقع الجريمة في المجتمع الجزائري انطلاقاً من الإحصاءات التي أفادت بها مؤسساتي الشرطة والدرك الوطني في حدود المعطيات المتاحة لدينا والتي تتمثل في إحصاءات حول الجرائم المرتكبة ضد الأشخاص بشتى صورها، والجرائم المرتكبة ضد الممتلكات، والجريمة المنظمة، وكذلك ما يتعلق بالتوزيع الجغرافي لظاهرة الجريمة. كلمات مفتاحية: الجريمة؛ عدد الموقوفين في جرائم المرتكبة ضد الأشخاص؛ عدد الموقوفين في جرائم المرتكبة ضد الممتلكات؛ الجريمة المنظمة؛ التوزيع الجغرافي للجريمة.

Abstract:

We attempt through this article, to shed light on a widespread phenomenon in any and all societies, whether it is developed or underdeveloped, namely, the phenomenon of crime that is considered as a tax paid by human societies, as a result of the change that affects all the systems of social construction. Thus, we seek through This study to highlight the reality of crime in the Algerian society, based on the statistics reported by the police and the Gendarmerie National institutions, within the limits of the available data, presented as statistics on crimes against people in all its forms, crimes against property, organized crime, and anything that is related to the geographical distribution of the crime phenomenon.

Keywords: crime; Crimes against people; Crimes against property; Organized crime; the geographical distribution of crime.

مقدمة:

تتعدد مصادر الدراسات في مجال الجريمة والانحراف وتتعدد معها أيضا المناهج والأدوات التي يستخدمها الباحث بغرض الاجابة على التساؤلات الواردة في اشكاليته البحثية، فهناك من الباحثين من يعتمد على الدراسات التي تجرى على مستوى المؤسسات العقابية أي على مستوى السجون، وهناك دراسات تجرى على الإحصاءات السنوية للجريمة على مستوى وزارة العدل، كما تجرى أيضا دراسات تعتمد على مقابلات مع مبحوثين صدرت ضدهم أحكام نهائية بالإدانة وأمضوا مدة محكومياتهم. أما بالنسبة للدراسة التي هي بين أيدينا فقد اعتمدنا فيها على الإحصاءات الصادرة من المؤسسة الشرطية، الأولى تتعلق بمؤسسة الشرطة التابعة للمديرية العامة للأمن الوطني، والثانية تتعلق بمؤسسة الدرك الوطني، حيث يتوجب على الباحث في مثل هذه الدراسات اتباع اجراءات قانونية للحصول على البيانات المتعلقة بالظاهرة الإجرامية، والجدير بالذكر أن السمة التي تتميز بها الإحصاءات الصادرة من هاتين المؤسستين تكمن في دقتها وتغطيتها لكافة القطر الوطني باعتبار أن لها تعامل يومي مع ظاهرة الجريمة بجميع أشكالها في إطار المكافحة، فهي تعطي الحصيلة السنوية للجريمة من خلال توزيع الجرائم المرتكبة ضد الاشخاص حسب كل ولاية من ولايات الوطن، وكذلك الجرائم المرتكب ضد الممتلكات، والجريمة المنظمة، كما يرد فيها أيضا توزيع المتورطين في الجرائم السالفة الذكر حسب الحالة الاقتصادية والاجتماعية والديمغرافية، وعليه فإننا سنحاول من خلال هذا المقال الإجابة على التساؤل الآتي: ما هو واقع الظاهرة الإجرامية في المجتمع الجزائري انطلاقا من الإحصاءات الصادرة من المؤسسة الشرطية؟

فرضيات الدراسة:

- يوجد ارتفاع في عدد مرتكبي الجريمة في المجتمع الجزائري بشتى صورها خلال فترة الدراسة.
- يوجد تباين بين عدد الموقوفين في البيئة الريفية والحضرية.

المبحث الأول: المصطلحات والمقاربة النظرية للدراسة

نحاول من خلال هذا المبحث التطرق لبعض المصطلحات التي لها صلة وثيقة مع الظاهرة محل الدراسة بالإضافة إلى الخلفية النظرية التي استندت عليها الدراسة الراهنة.

المطلب الأول: مصطلحات الدراسة

ركزنا في هذا المطلب على المصطلحات الرئيسية التي تركز عليها هذه الورقة البحثية، وقد جاءت مفاهيم الدراسة على النحو الآتي:

أولاً: مفهوم الجريمة

تعني الجريمة أيضاً مختلف أصناف السلوك التي تعاقب قوانين الدولة مرتكبيها ومن البديهيات التي نعرفها أن جميع المجتمعات تتوقع من أعضائها أن يطيعوا قواعدها المختلفة وقد تصاغ بعض هذه القواعد في شكل قوانين ويتم اختيار بعض الأفراد ليكونوا حكاما يقاضون خارقي تلك القواعد ويعاقبونهم نتيجة لذلك الخرق ويطلق على هذه الهيئات القضائية مصطلح المحاكم ومع انتشار الجرائم في معظم أنحاء العالم إلا أن معدلاتها تكون أكبر ومن الواضح أن الجرائم على اختلاف أشكالها تستنزف الكثير من الطاقات والإمكانات البشرية والاقتصادية، وتولد أضراراً اجتماعية ونفسية وحضارية على مسيرة التنمية والتقدم في المجتمع الذي تحصل فيه (إبراهيم، 2010، ص248)

يعتبر دوركايم : بأن بعض أشكال الجريمة هي نتيجة التغير الاجتماعي، وقد أكد كغيره مثل (تارد) بأن الجريمة هي الثمن الذي يجب أن يدفعه المجتمع من أجل نخصته واكتشافاته، أما (كلينارد) فقد ركز على تزايد حركة السكان والصراع الثقافي السريع والفردية والتركيز على الماديات وانحياز الضبط الاجتماعي غير الرسمي هي خصائص تؤثر على الجريمة والجناح وجنوح الأحداث (مانع، 2002، ص34)

ثانياً: جرائم ضد الأشخاص

يفصد بها تلك الجرائم التي تتسم بالعنف، والعنف نوع من العدوان إذ يشمل نمطين من الاستجابة الأولى استجابة عدوانية تتسم بدرجة من العنف تتفاوت بين سب من تعاديه وإزهاق روحه، والثاني استجابة عدوانية غير عنيفة مثل تجاهل من نعاديه وترويج الإشاعات ضده (شحاتة، 2004، ص129)

إن العنف الذي ينطوي على ممارسة القوة والضغط والإكراه ضد الآخر سواء كان جسدياً أو نفسياً أو اجتماعياً يطل في جميع الأحوال ما هو أساسي في الشخصية الإنسانية (الحيدري، 2015، ص18).

ثالثا: جرائم ضد الممتلكات

تشمل الجرائم والمخالفات الواقعة على الممتلكات والتخريب والتحطيم وإخفاء الأشياء المسروقة والاختلاس.

رابعا: الجريمة المنظمة

العصابة الإجرامية المنظمة هي عبارة عن جماعة كبيرة نسبيا من الكيانات الإجرامية المستدامة، والخاضعة للضبط، ترتكب الجرائم من أجل الربح وتسعى إلى خلق نظام الاحتماء من الضوابط الاجتماعية بوسائل غير مشروعة مثل العنف والترويع والإفساد والسرقة على نطاق واسع (معيد، 1999، ص 92).

خامسا: جغرافية الجريمة

يمكن دراسة توزيع الجريمة في المجتمع بدلالة البيئة الاجتماعية والبيئة الفيزيائية، فالعوامل الجغرافية المرتبطة بالمناخ والحرارة والضغط الجوي... هي معايير سمحت بتفسير ولو بصورة سطحية الاختلاف الموجود بين الجرائم التي تسجل في الدول التي تتميز بمناخ حار والدول التي تتميز بمناخ بارد وهذا الربط بين الجريمة والبيئة الفيزيائية يمكن تصنيفه في إطار العوامل غير المباشرة. أما فيما يخص العلاقة بين البيئة الاجتماعية والجريمة، فهناك العديد من الدراسات الواعدة التي أكدت بأن المجتمعات الحديثة التي تتميز بالتوسع العمراني رافقه كذلك زيادة في معدلات الجريمة، فالاختلاف الموجود بين الحياة الحضرية والريفية من حيث طرق التنشئة الاجتماعية يترجم بارتفاع أو انخفاض معدلات الجريمة (Lazerges; Camillerie; 1992; p16).

المطلب الثاني: المقاربة النظرية للدراسة

يتضمن هذا المطلب الخلفية النظرية التي ارتكزت عليها الدراسة الراهنة.

أولا: النظرية الأيكولوجية

الخلفية النظرية التي استندت عليها هذه الدراسة هي النظرية الأيكولوجية في تفسير الجريمة (مدرسة شيكاغو) ومن أبرز روادها نذكر "روبرت بارك" وهو عالم اجتماع من جامعة شيكاغو، حيث تميزت أبحاثه بالتركيز على البعد الأيكولوجي.

من أهم المناهج التي تعتمد عليها هذه النظرية هي استخدام البيانات والإحصاءات الرسمية مثل إحصاءات الجريمة والتقارير الإحصائية وسجلات المساكن، وتعتمد مدرسة شيكاغو على هذه

المعلومات في رسم خريطة جغرافية للمدينة توضح المناطق التي تتميز بمعدلات مرتفعة للجريمة والسرقة والفقير وقد ساد استخدام هذه الخرائط في دراسة الظواهر الاجتماعية لفترات من الزمن. وكشفت نتائج دراسة هذه الخرائط إلى حقيقة جوهرية أدت إلى إحداث ثورة في نمط التفكير المتعلق بدراسة اسباب الجريمة(السمري،2011، ص116).

المبحث الثاني: الجريمة في المجتمع الجزائري من واقع الاحصاءات الشرطية

إن توزيع الإحصاءات الجنائية تتيح لنا إمكانية الحديث ولو بصورة نسبية على حجم الجريمة في المجتمع باعتبارها تغطي كافة القطر الوطني، كما تتيح لنا أيضا تقنية توزيع الجرائم على الخريطة من التعرف على المدن الأكثر تضررا من ظاهرة الجريمة من أجل البحث عن العوامل الكامنة وراء بروزها.

المطلب الأول: توزيع ظاهرة الجريمة في البيئة الريفية:

سنستطرق في هذا المطلب لمستويات الظاهرة الإجرامية في البيئة الريفية حسب الإحصاءات المتاحة لدينا من خلال التركيز على عدد الموقوفين في جرائم الحق العام، والجريمة المنظمة وذلك على النحو الآتي:

أولا: عدد الموقوفين في جرائم الحق العام

جدول رقم(01): توزيع عدد الموقوفين في جرائم الحق العام

2013	2012	2011	2010	2009	الفترة نوع الجريمة
18006	14945	17509	11308	11348	الاعتداء على الأشخاص
19716	18298	11595	7981	7109	الاعتداء على الممتلكات
2151	1901	2943	2447	2617	الاعتداء على الأسرة والآداب العامة
1367	1299	2533	3325	3742	الاعتداء على السكينة العمومية
41240	36443	34580	25061	24816	المجموع

المصدر: خلية الإعلام والاتصال لقيادة الدرك الوطني طريق الكثبان، الشارقة، ولاية الجزائر.

تبين معطيات الجدول رقم (01) الارتفاع المتزايد في عدد الموقوفين بسبب تورطهم في جرائم الحق العام خلال فترة الدراسة، وللتذكير فإن جرائم الحق العام تضم جرائم الاعتداء على

الأشخاص وهي بدورها تنفرج إلى عدة جرائم منها القتل بنوعيه العمدي وغير العمدي، والضرب والجرح العمدي بنوعيه المفضي إلى عاهة والمفضي إلى الوفاة، والتهديد، والسب والشتم والقذف، أما الجرائم المرتكبة ضد الممتلكات وهي أيضا تنفرج إلى عدة أنماط منها السرقة بكل أشكالها، بالإضافة إلى الابتزاز، والتدنيس، والحرق، والتخريب. أما الجرائم المرتكبة ضد الأسرة والآداب العامة فتتمثل في الاعتداء على الأصول والأفعال المخلة بالحياء والاعتصاب، وزنا المحارم. والجرائم المرتكبة ضد السكينة العمومية فتتمثل في الإزعاج، وجريمة تكوين جمعية أشرار.

بالتركيز على المعطيات الواردة في الجدول يتضح بأن عدد المتورطين في جريمة الاعتداء على الأشخاص يفوق عدد المتورطين في الجرائم المرتكبة ضد الممتلكات، وغالبا ما تنشب هذه الاعتداءات في المناطق الريفية بسبب الخلاف حول حدود الملكية، أو الرعي في ملكية الغير، أو خلافات تنشب بسبب الميراث. أما الجرائم المرتكبة ضد الممتلكات في الريف فغالبا ما تتعلق بسرقة المحاصيل الزراعية، أو سرقة المواشي، وفيما يخص جريمة الاعتداء ضد السكينة العمومية فيتورط فيها أشخاص من فئة الشباب بسبب الإزعاج وتكوين جمعيات الأشرار التي تحترف عمليات السرقة.

يمكن تفسير ارتفاع عدد المتورطين في المناطق الحضرية مقارنة بالريف على النحو الآتي:

1- الاختلاف في طبيعة العلاقات السائدة بين الأفراد في المناطق الريفية والحضرية، فنجد أن العلاقات بين الأفراد في المدينة هي علاقات ثانوية على النقيض مما هو سائد في الريف أين توجد علاقات أولية بين الأفراد كصلات القرابة والمصاهرة.

2- تميز الحياة الريفية بالبساطة إلى حد ما في عاداته وتقاليده وثقافته وأعرافه إذ يرتبط الانسان بأرضه ارتباطا كبيرا ويستقر فيها ويعيش حياة التعب والكد والصراع مع الأرض التي يعتزون بها كونها مورد رزقهم، وعلى قدر قوة علاقتهم بها تقوى ثرواتهم واقتصادهم (الهيبي، 2011، ص 63)

3- إن الفرد في البيئة الريفية له وظيفة انتاجية فإذا لم يعمل في أرضه سيعمل في أرض غيره لكي يوفر حاجيات أسرته، أما في المدينة فإن الفرد العاطل عن العمل يصعب عليه تأمين حاجياته وبالتالي فإن الحاجة قد تدفعه لأن يسلك طريقا غير مشروع لتأمينها.

4- تتميز البيئة الريفية بالتضامن العضوي بين الأفراد والعائلات فعلاقتهم الاجتماعية مبنية التعاون بينما في المدينة وكنتيحة للتغير الاجتماعي السريع أصبح الفرد يتميز بنزعتين الأولى تتمثل في المادية والثانية تتميز بالفردية وهذا ما يجعل الصراع محتدما بين الأفراد.

ثانيا: عدد الموقوفين في الجريمة المنظمة

جدول رقم (02): عدد الموقوفين في مختلف أنماط الجريمة المنظمة خلال (2009-2013)

2013	2012	2011	2010	2009	الفترة نوع الجريمة
6230	4951	4413	5246	4977	تجارة المخدرات
1998	1656	1533	1323	1228	تجارة الأسلحة
623	496	714	817	655	تزوير السيارات
234	276	227	293	252	جرائم أخرى ضد الاقتصاد الوطني
1998	1731	1697	2130	2043	التهرب
1401	1401	1286	1642	1355	التزوير
4055	3642	3925	5713	7028	الهجرة غير الشرعية إلى الداخل
589	353	346	555	839	الهجرة غير الشرعية إلى الخارج
17128	14506	14141	17719	18368	المجموع

تبين معطيات الجدول رقم (02) أن هناك ارتفاع في عدد المتورطين في جريمة الاتجار بالمخدرات، وتجارة الأسلحة، وجريمة التزوير خلال فترة الدراسة، مع العلم أن الموقوفين في جريمة المخدرات يتوزعون على ثلاثة فئات:

- الفئة الأولى: هي فئة المروجين (Les dealeurs)
- الفئة الثانية: فئة المتعاطين (Les consommateurs)
- الفئة الثالثة: فئة المزارعين (Les cultivateurs)

نلاحظ أيضا ارتفاع في عدد الموقوفين في تجارة الأسلحة والذخيرة باعتبار أن مثل هذه الأنشطة تدر أموال ضخمة على التجار غير الشرعيين، حيث تعمل الأجهزة الأمنية جاهدة لكي يمحصر السلاح في يد الدولة فقط لأن انتشار السلاح غير المرخص من شأنه أن يخلق حالة من عدم الاستقرار حيث تلجأ بعض العصابات إلى استخدام السلاح في عمليات السطو، والقتل، والتهديد.

توضح أيضا بيانات الجدول بارتفاع عدد الموقوفين في جريمة التزوير، وهذه الجريمة تتمثل في تزوير الوثائق الإدارية بجميع أشكالها، وجريمة تزوير العملة الوطنية والأجنبية وغالبا ما يكون الموقوفون يمتلكون مستوى علمي عال وخاصة في مجال الإعلام الآلي.

ومن خصائص جريمة تزيف العملة أنها جريمة التقدم الحضري الحديث ففي هذه الجريمة يلجأ المجرم إلى عقله، وإجرام التزيف يتطور تطورا سريعا مع تطور المدنية، وتقدم العلوم والفنون ووسائل الطباعة الحديثة وتنوعها. وأنها كذلك جريمة ذات طابع ذهني وعلمي وتكنولوجي ترتكب هذه الجريمة عن طريق أفراد متمرسين على هذا من الإجرام، ويتطلب ارتكاب هذه الجريمة تجنيد مختلف العلوم والمعارف الفنية والصناعية والتقنية فهي تتطلب تخصص وفن ومهارة المصور والناسخ والرسام، وغير هؤلاء من ذوي المهارات الفنية المتخصصة (السراني، 2010، ص32)

المطلب الثاني: الجريمة في البيئة الحضرية

سنتناول بالدراسة في هذا المطلب عدد الأشخاص الموقوفين حسب كل ولاية من ولايات القطر الوطني في جرمي الاعتداء على الممتلكات والاعتداء على الأشخاص.

أولا: عدد الأشخاص الموقوفين في جريمة الاعتداء على الممتلكات على المستوى الوطني
سنعرض بيانات على عدد الموقوفين في الوسط الحضري في حدود الإحصاءات المتاحة لدينا، مع الحرص على تفسير هذه البيانات تفسيراً سوسولوجيا.

الظاهرة الإجرامية في المجتمع الجزائري

جدول رقم(03): عدد القضايا والموقوفين المسجلة في جريمة الاعتداء على الممتلكات حسب الولايات

2012		2011		2010		2009		الفترة المدينة
عدد الموقوفين	عدد القضايا	عدد الموقوفين	عدد القضايا	عدد الموقوفين	عدد القضايا	عدد الموقوفين	عدد القضايا	
83	233	94	217	46	189	100	221	أدرار
257	1235	284	1144	268	873	192	676	الشلف
69	247	102	234	148	346	36	397	الاغواط
245	1638	283	1816	267	1822	265	1967	أم البواقي
861	2599	653	2351	588	2364	679	2757	باتنة
366	773	182	911	175	714	319	631	بجاية
206	677	135	622	206	512	151	557	بسكرة
152	550	114	500	90	460	88	299	بشار
395	1448	321	1242	319	1030	291	1029	البليدة
36	495	54	545	28	411	75	384	البويرة
72	200	69	284	52	251	79	272	تمنراست
1264	1976	1228	2168	1188	2493	1130	2130	تبسة
976	2047	828	1923	762	1522	725	1229	تلمسان
983	1349	939	1428	1041	1650	1044	1980	تيارت
202	924	302	1070	164	877	159	854	تيزي وزو
1929	7363	1954	7598	1853	6889	1419	7380	الجزائر
476	1220	492	1303	495	1300	533	1582	الجلفة
213	422	194	466	128	543	199	670	جيجل
931	1512	964	1777	772	1623	652	1413	سطيف
489	869	514	1011	399	571	455	667	سعيدة
273	910	137	529	177	490	124	451	سكيكدة
781	887	667	778	740	837	772	926	سيدي بلعباس
694	2265	519	2184	812	1562	606	1369	عنابة
216	1189	148	856	151	994	122	913	قالمة

403	3325	441	2932	405	2491	613	2747	قسنطينة
433	591	510	739	566	878	392	952	المدينة
670	1129	568	1038	468	867	427	1100	مستغانم
906	1485	826	1479	907	1614	695	1648	مسيلة
787	1003	732	826	883	1088	404	552	معسكر
199	990	148	869	155	524	124	473	ورقلة
1577	4662	1496	4760	1377	4074	1354	5382	وهران
110	148	128	146	46	75	76	57	البیض
04	36	04	28	16	33	01	36	اليزي
315	684	252	819	188	715	178	613	برج بوعريش
302	1203	241	1038	199	1078	202	869	بومرداس
115	394	87	266	70	263	53	193	الطارف
88	169	42	133	39	167	60	209	تينيدوف
113	293	58	212	113	228	105	221	تيسمسيلت
88	341	104	268	75	245	95	256	الواد
78	724	316	679	696	926	883	1100	خنشلة
416	620	433	584	393	536	350	496	سوق اهراس
329	1044	404	1188	295	1105	202	1257	تيزازة
307	679	300	708	213	479	224	510	ميلة
295	499	276	419	137	288	252	431	عين الدفلى
183	561	170	519	190	584	147	576	النعامه
319	331	320	314	345	351	397	363	عين تموشنت
406	765	348	872	249	1149	195	1381	غرداية
714	1137	665	1224	554	1105	729	1482	غيليزان
21326	55861	20046	55017	19448	51186	18373	53658	المجموع

المصدر: المديرية العامة للأمن الوطني، مديرية الشرطة القضائية، بن عكنون، الجزائر، 2013

تبين معطيات الجدول رقم(03) بأن هناك ارتفاع في عدد القضايا وعدد الموقوفين في جريمة الاعتداء على الممتلكات، كما تشير بيانات الجدول أيضا إلى أن المدن الكبرى هي الأكثر تضررا من هذه الجريمة، ومن أهم العوامل التي تساعد في تزايد تلك القضايا نرتبها كما يلي:

1- ظاهرة البطالة المتفشية في صفوف فئات عريضة من المجتمع وخاصة فئة الشباب مما يدفع بعض الأفراد إلى سد حاجياتهم ولو باللجوء إلى طرق غير مشروعة كالسرقة.

2- تعاني المناطق الحضرية من ظاهرة التسرب المدرسي والتي لها أثر كبير على حياة الأفراد فيصبح الطفل الذي يغادر مقاعد الدراسة في سن مبكرة ينتهي به المطاف إلى اتخاذ الشارع كملجأ بديل عن المدرسة وفي هذه الحالة يكون الضرر مضاعف، فمن جهة يحرم الطفل من التعلم بكل ما تحمله الكلمة من معاني، باعتبار أن المدرسة هي من أهم الأعمدة التي تبنى عليها عملية التنشئة الاجتماعية، ومن جهة أخرى فإن وجود الطفل في الشارع بصفة دائمة تجعله عرضة للاحتكاك ومخالطة المجرمين والمنحرفين فتنقل إليه تلك السلوكات عن طريق التأثير بجماعة الرفاق.

2- نقص التنشئة والضبط الاجتماعيين في البيئة الحضرية يؤدي ببعض الافراد إلى انتهاج سلوكات انحرافية.

3- تتميز المدينة بتوفر السلع الثمينة سواء كان ذلك على مستوى المحلات التجارية أو على مستوى المساكن مما يجعل أصحابها عرضة للاعتداء على ممتلكاتهم. ويقول " فلسون " إن أكثر الأغراض المطلوبة لدى المجرمين هي المواد القابلة للنقل وذات قيمة وسهلة لإعادة بيعها(Kitchen ;2006)

4- تتميز الحياة في المدينة بخاصية عدم التجانس على المستوى الاجتماعي والاقتصادي والثقافي فقد نجد من جهة أحياء شعبية وفوضوية تتميز بالتهميش والحرمان من أبسط مظاهر التنمية، وغير بعيد عن تلك الأحياء نجد بيئة أخرى مخالفة تماما لسابقتها يطلق عليها تسمية "الأحياء الراقية " هذا التباين الموجود في نمط الحياة يخلق حالة من الإحباط في نفوس بعض الأفراد تترجم في سلوكات إجرامية منها السرقة بشتى صورها والتي تعتبر من أهم الأنماط الخاصة بجريمة الاعتداء على الممتلكات.

5- تتميز المدينة بتوفر وسائل النقل في جميع الاتجاهات مما يتيح لبعض المجرمين سهولة التنقل وكذلك سهولة ارتكاب الجريمة والانسحاب بأقصى سرعة ممكنة، وهذه الظاهرة تسمى في علم الإجرام بـ "الرحلة إلى الجريمة" وعادة ما يتم إلقاء القبض على أشخاص ارتكبوا جرائم السرقة بصفة خاصة جاؤوا من أماكن بعيدة عن مركز المدينة حيث أن المدينة يصعب فيها تحديد هوية الفاعل باعتبار أن الناس لا يتعارفون فيما بينهم، على النقيض من المناطق الريفية أين تكون هناك علاقات أولية بين الأفراد.

6- الانحراف عن المعايير من العوامل الهامة في تغشي الجريمة، وكان دوركائم أول من استعمل اصطلاح الانحراف عن المعايير ليشير إلى المظاهر المتعددة للمشاركة الاجتماعية عندما تختفي الظروف الضرورية من أمام الإنسان ليحقق نفسه وليدرك السعادة، وقد قرر دوركائم أنه في حالة وجود معايير غامضة ومتصارعة وغير متكافئة يفتقد فيها المرء العلاقات الأخلاقية الهامة مع الآخرين أو حيث تفتقد حدود الإدراك للسعادة يسود التفكك.

ثانيا: عدد الموقوفين في قضايا الاعتداء على الأشخاص

جدول رقم 04: توزيع عدد القضايا والموقوفين في جريمة الاعتداء على الأشخاص حسب كل ولاية

الفترة الولاية	2009		2010		2011		2012	
	عدد القضايا	عدد الموقوفين	عدد القضايا	عدد الموقوفين	عدد القضايا	عدد الموقوفين	عدد القضايا	عدد الموقوفين
أدرار	235	315	213	220	266	323	303	327
الشلف	1722	538	1918	523	2451	474	2644	587
الاغواط	699	148	575	252	699	191	617	165
أم البواقي	3020	455	2934	485	2789	657	1956	532
باتنة	2699	2206	2503	1666	2670	1850	2847	2033
بجاية	781	621	964	338	885	293	799	455
بسكرة	885	307	861	333	1061	234	1028	313

الظاهرة الإجرامية في المجتمع الجزائري

447	702	223	672	197	556	220	343	بشار
759	2683	565	2413	500	1904	666	1738	البليدة
104	1120	89	1119	90	1050	326	963	البويرة
320	303	379	365	381	347	483	357	تمراست
3171	2565	3853	3054	3610	2956	3332	2861	تبسة
1781	1582	1710	1682	1457	1293	1587	1203	تلمسان
1982	1532	1694	1393	1783	1393	1775	1266	تيارت
1284	1487	1295	1534	970	1294	1184	1698	تيزي وزو
6206	11011	6653	11562	6050	10641	5206	11619	الجزائر
1226	1238	1223	1368	1133	1191	1080	1249	الخلقة
800	1031	823	1024	474	861	485	898	جيجل
4238	3109	3280	3214	2822	2745	2503	2304	سطيف
934	949	774	799	626	497	521	377	سعيدة
1616	2055	1097	1983	1056	1679	1086	1728	سكيكدة
1260	918	1323	909	1087	644	1197	778	سيدي بلعباس
1159	2905	861	2489	1287	2237	1128	2284	عنابة
295	1303	206	1216	175	1027	164	923	قائمة
1108	2677	1079	2470	1366	2318	1476	2422	قسنطينة

667	818	775	1041	954	1336	722	1525	المدينة
777	716	839	917	626	694	645	720	مستغانم
2580	1920	2759	1922	2507	1846	1805	1623	مسيلة
2046	1531	1898	1380	1711	1295	1706	1253	معسكر
318	894	251	839	428	789	374	565	ورقلة
1576	4062	1680	3968	1789	3825	1780	3909	وهران
455	266	309	235	223	192	335	283	البيض
11	98	10	85	41	84	28	94	اليزي
1285	1300	1347	1522	978	1172	866	1049	برج بوعرييج
738	1345	641	1204	283	1029	499	1157	بومرداس
184	1279	198	1275	194	1308	145	1188	الطارف
27	34	42	44	33	52	131	106	تييندوف
635	763	587	860	785	608	758	604	تيسمسيلت
356	739	485	615	266	572	436	497	الواد
197	885	752	928	1778	1290	2063	1419	خنشلة
1596	1512	1736	1561	1590	1403	1778	1351	سوق اهراس
1356	1582	1656	1746	1319	2018	1217	2194	تيزازة
1915	1855	1304	1612	1475	1605	1781	1550	ميلة
1164	1178	1123	1070	789	811	898	948	عين الدفلى

الظاهرة الإجرامية في المجتمع الجزائري

366	404	373	416	302	320	253	294	النعامة
621	389	540	344	590	331	461	256	عين تموشنت
748	744	695	779	536	768	416	613	غرداية
1850	1631	1987	1843	1712	1506	1966	1596	غيليزان
54570	75309	53136	76293	49849	69455	50108	69846	المجموع

نفس المصدر السابق.

تبين معطيات الجدول رقم (04) أن ظاهرة الاعتداء على الأشخاص أكثر تسجيلا في المدن الكبرى وأهمها ولاية الجزائر التي تمثل وحدها نسبة قدرت بحوالي 15 % من مجموع القضايا المسجلة على المستوى الوطني، بينما ينخفض عدد القضايا المسجلة في المدن التي تتميز بانخفاض في الكثافة السكانية، ومن أهم العوامل التي تساعد في تفشي ظاهرة الاعتداء على الأشخاص نلخصها في النقاط الآتية:

1- تتميز المدينة بارتفاع في معدلات الطلاق، وهذه الظاهرة تؤدي إلى التفكك الأسري ، وفي هذه الحالة يفقد الأبناء البوصلة التي تدلهم إلى الطريق السوي والقرارات الصائبة وبالتالي فهم عرضة للتأثر بكل ما يأتي من خارج الأسرة حتى ولو كان انحرافا.

2- يعتبر إسحاق جوزيف (Isaac Joseph) بأن الفضاء العام هو مكان يتيح للجميع إمكانية الوصول إليه ، ويضيف سيمل (Simmel) بأن الفضاء العام هو المكان الذي يتم فيه قبول الأشخاص الدخلاء. وبهذا المعنى يمكن أن يكون الفضاء العام مسرحا للعنف الجماعي (BELMALLEM ;2011 ;p 272)

3 -انتشار ظاهرة حمل السلاح الأبيض في المناطق الحضرية وعادة ما يستعمل بين المتخاصمين لأتفه الأسباب مما يتسبب في وقوع جرائم قتل ، وجرائم الضرب والجرح العمدي.

4-تتميز المناطق الحضرية بانتشار ظاهرة الإدمان والتي عادة ما تكون سببا في وقوع الجرائم بشتى صورها.

5- يلجأ الشباب في بعض المدن الكبرى وخاصة في الأحياء الشعبية إلى استعمال العنف كوسيلة لإثبات الذات وكوسيلة لإسماع صوته وانشغالهم، وظاهرة غلق الطرقات وما يصاحبها من عنف خير دليل على ذلك.

6- غالبا ما تنشب أعمال عنف بين الأفراد بسبب ما يسمى بـ " السيطرة على المجال " وتكون فيها الأرصفة ومواقف السيارات غير القانونية سببا في تصارع بعض عصابات الأحياء باعتبار أن هذه الفضاءات هي مصدر للحصول على المال.

7- تتميز المدينة بسرعة انتشار الثقافة الجانحة وخاصة في أوساط الشباب، حيث أصبح الانحراف شكل من أشكال الشجاعة والرجولة حسب اعتقادهم.

8- تتميز بعض المناطق السكنية المحاذية للمدينة بانعدام أدنى مظاهر التنمية، فحالة التهميش هذه تؤدي إلى خلق حالة من الاحتقان والسخط وتكون عاملا رئيسيا في ظهور الجريمة فقد أكدت الدراسة التي أجراها يونكر بأن هناك علاقة وطيدة بين نوع المسكن والظروف الاقتصادية المزرية السائدة في البيئة الاجتماعية وأهمها الفقر في سلوك طريق الجريمة.

9- يقع بعض الأفراد في حالة من الإحباط واليأس نتيجة اخفاقهم في الحياة الاجتماعية، وهذا الاخفاق يأخذ أشكالا متعددة كعدم النجاح في الدراسة وعدم الظفر بوظيفة، وعدم امتلاكه حرفة تؤمن له قوت يومه، وعدم تمكنه من تأسيس أسرة، وبما أنه لا يعيش بمعزل عن الناس فهو في نفس الوقت يرى نجاحاتهم، ففي مثل هذا الموقف يشعر الفرد بالدونية وعدم الجدوى في الحياة، فقد يدفعه اليأس إلى البحث عن مكانة له حتى ولو كان ذلك من خلال ارتكاب جريمة تجعله محل حديث من طرف الناس.

ثالثا: التوزيع الجغرافي للجريمة

تم إحصاء خلال سنة 2013 ثلاث ولايات الأكثر تضررا من ظاهرة الجريمة وهي على التوالي ولاية الجزائر، وولاية وهران وولاية سطيف، كما توضحه البيانات الآتية :

1- ولاية الجزائر:

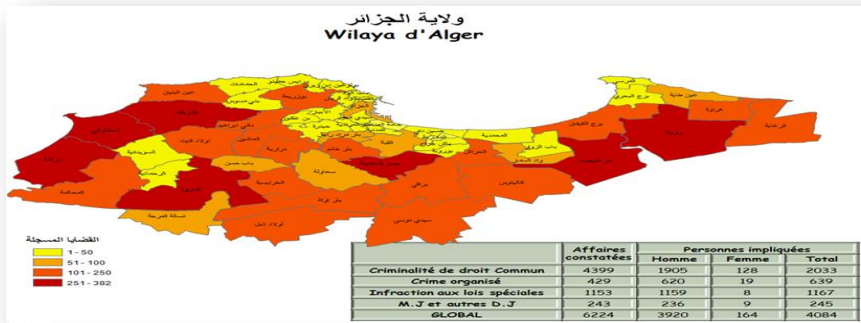
جدول رقم(05)توزيع الجريمة في ولاية الجزائر خلال 2013 حسب احصاءات الدرك.

الأشخاص المتورطين				
نوع الجريمة	عدد القضايا المسجلة	ذكور	إناث	المجموع
جرائم الحق العام	4977	5246	4413	4951
الجريمة المنظمة	1228	1323	1533	1656
جرائم القوانين الخاصة	655	817	714	496
الأوامر العدلية	252	293	227	276
المجموع	6224	3920	164	4084

المصدر: خلية الإعلام والاتصال لقيادة الدرك الوطني. طريق الكشبان، الشراقة، الجزائر.

توضح معطيات الجدول رقم(06) توزيع الجريمة بمختلف أشكالها حسب عدد القضايا المسجلة وجنس المتورطين، حيث بلغ عدد الذكور الذين تم إلقاء القبض عليهم(3920 متورط)أي بنسبة تقدر بحوالي 96 % بينما بلغت نسبة الإناث 4%،فجرائم الحق العام كما أشرنا إليها سابقا تتمثل في الجرائم المرتكبة ضد الأشخاص والممتلكات، أما الجريمة المنظمة فقد تطرقنا إليها بالتفصيل في الجدول رقم(02) وجرائم القوانين الخاصة تتمثل في (الصيد بطرق غير شرعية، الاعتداء على البيئة، العمران، المشروبات، المياه، التراث الثقافي والأثري)

خريطة رقم-01- توزيع الجرائم حسب كل بلدية من البلديات التابعة لولاية الجزائر.



نفس المصدر السابق

2-ولاية وهران:

جدول رقم(06)توزيع الجريمة في ولاية وهران سنة 2013.

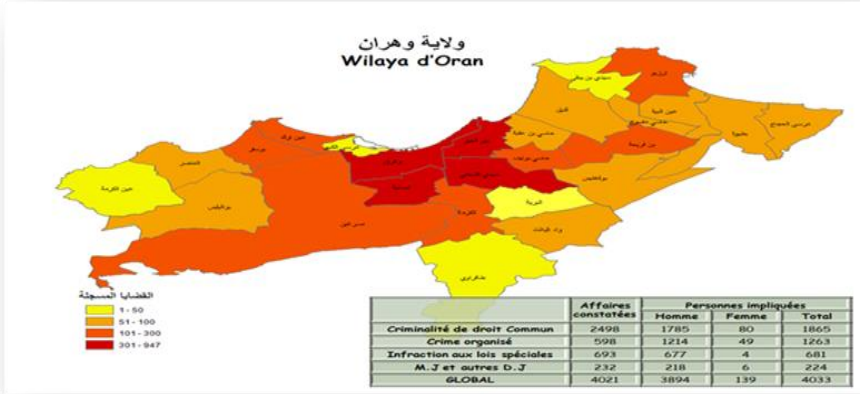
الأشخاص المتورطين				
نوع الجريمة	عدد القضايا المسجلة	ذكور	إناث	المجموع
جرائم الحق العام	2498	1785	80	1865
الجريمة المنظمة	598	1214	49	1263
جرائم القوانين الخاصة	693	677	04	681
الأوامر العدلية	232	218	06	224
المجموع	4021	3894	139	4033

نفس المصدر السابق

تبين معطيات الجدول رقم(07) أنه تم تسجيل 4021 قضية تخص مختلف أنماط الجريمة كما هو موضح في الجدول، كما يتضح أيضا أنه تم إلقاء القبض على 4033 متورط منهم 3894 من جنس الذكور، و 139 امرأة أي بنسبة تقدر بـ 97 % في صفوف الذكور، بينما بلغت النسبة في صفوف الإناث 3 % فقط، وهذا يدل على أن الذكور أكثر تورطا في الجريمة بمختلف أشكالها في المجتمع الجزائري، إلا أن الشيء اللافت في البيانات الواردة في الجدول هو تورط عدد لا يستهان به من النساء في الجريمة المنظمة(49 امرأة) وخاصة فيما يتعلق بجريمة الحياة والاتجار بالمخدرات، ونستطيع تفسير هذه الأرقام بعدة عوامل منها البطالة وما يرافقها من أوقات الفراغ، وهذا ما يدفع بالعديد من الشباب إلى الاحتكاك ببعض المسبوقين قضائيا فيتعلمون منهم أساليب الإجرام، وهذا ما يؤدي بهم في آخر المطاف إلى اللجوء في عالم الجريمة، وإذا دققنا النظر في الخريطة رقم (02) التي تبين توزيع الجريمة بشتى صورها في ولاية وهران حسب البلديات التابعة لها يتبين لنا أن أغلب بلديات الولاية تخطت عتبة الخمسين قضية في مختلف أنماط الجريمة(أنظر إلى الخريطة رقم 02 ومفتاح الرسم الخاص بها)

الظاهرة الإجرامية في المجتمع الجزائري

خريطة رقم-02- توزيع الجرائم حسب البلديات التابعة لولاية وهران.



3-ولاية سطيف:

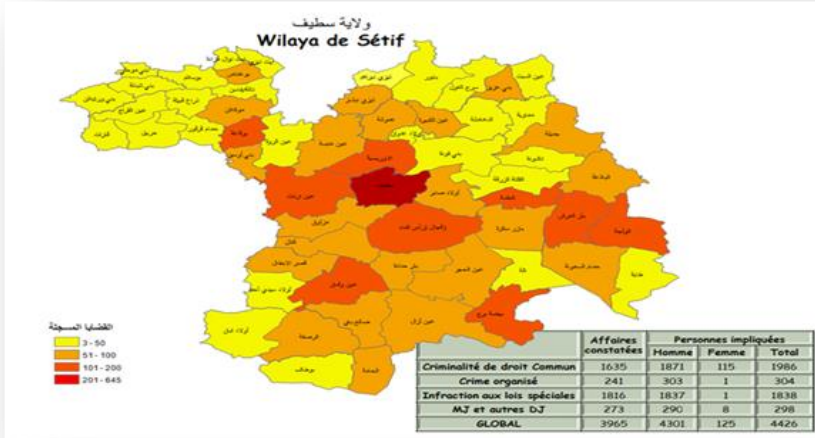
جدول رقم(07):توزيع الجريمة في ولاية سطيف خلال سنة 2013.

الأشخاص المتورطين				
نوع الجريمة	عدد القضايا المسجلة	ذكور	إناث	المجموع
جرائم الحق العام	1635	1871	115	1986
الجريمة المنظمة	241	303	01	304
جرائم القوانين الخاصة	1816	1837	01	1838
الأوامر العدلية	273	290	08	298
المجموع	3965	4301	125	4426

توضح البيانات الواردة في الجدول رقم(08) توزيع الجريمة في ولاية سطيف حسب عدد الجرائم التي وقعت في اقليم الاختصاص لوححدات الدرك الوطني، حيث نلاحظ دائما ارتفاع عدد الذكور

مقارنة بعدد النساء في ارتكاب الجرائم. وإذا دققنا النظر في الخريطة نلاحظ أن أغلب الجرائم ارتكبت في المناطق المحاذية لمدينة سطيف (أنظر إلى الخريطة رقم 03)

خريطة رقم-03- توزيع الجرائم حسب كل بلدية من البلديات التابعة لولاية سطيف.



نفس المصدر السابق.

الخاتمة:

في ختام هذه الورقة البحثية حاولنا أن نقدم صورة ولو جزئية عن ظاهرة الجريمة في حدود المعطيات التي أفادتنا بها المؤسسات الشرطية (شرطة-درك) من خلال التطرق إلى واقع الجريمة بشتى صورها في المجتمع الجزائري في البيئتين الريفية والحضرية حسب عدد الموقوفين، وقد خلصت الدراسة إلى النتائج الآتية:

1- عدد الموقوفين في البيئة الريفية أقل من عدد الموقوفين في البيئة الحضرية، وهذا راجع لعدة عوامل أهمها الاختلاف الموجود في توزيع السكان بين المنطقتين (ريف-حضر) فقد أكدت كل الإحصاءات المتعلقة بالسكان التي أجريت خلال السنوات الأخيرة في الجزائر أن التركيبة السكانية تتركز بشكل أساسي في المناطق الحضرية، هذا ما يرفع من مستوى الظاهرة الإجرامية في المدينة

مقارنة بالريف. وتجدد الإشارة أيضا إلى أن البيئة الحضرية ونتيجة للتغير الاجتماعي السريع الحاصل فيها وما صاحبها من ظواهر اجتماعية، وأهمها التفكك الأسري الناجم عن حالات الطلاق التي ناهز كل سنة حوالي سبعين ألف حالة يؤدي إلى حرمان الأبناء من مصدر هام من مصادر التنشئة الاجتماعية، وهذا ما يدفع ببعض الأبناء لسلوك طريق الجريمة والانحراف ومن أهم صورها ظاهرة السرقة التي تعتبر من أكثر الظواهر انتشارا في المجتمع الجزائري وخاصة في المناطق الحضرية، بالإضافة إلى انتشار ظاهرة الإدمان وترويج وتعاطي المخدرات التي كانت سببا في العديد من الجرائم وخاصة جرائم العنف.

2- التوزيع الجغرافي في الولايات الأكثر تضررا من ظاهرة الجريمة خلال فترة الدراسة هي كلها ولايات يفوق عدد سكانها المليون نسمة، وهذا ما يؤكد أن المناطق التي تتميز بكثافة سكانية عالية.

3- كما أشارت بيانات الدراسة إلى ارتفاع في عدد الموقوفين الذكور مقارنة بعدد الإناث.

4- خلصت الدراسة أيضا إلى ارتفاع في عدد الموقوفين في بعض الانماط المتعلقة بالجريمة المنظمة كتجارة وحيازة المخدرات، وتجارة الأسلحة، وجريمة التزوير، بينما سجل انخفاض في عدد الموقوفين في قضايا المحرقة غير الشرعية بنوعيتها إلى الداخل والخارج، وهذا ما يدل على تشديد الإجراءات الأمنية التي تم اتخاذها بغرض القضاء على هذه الظاهرة.

التوصيات:

1- إنشاء مرصد وطني مهمته دراسة ظاهرة الجريمة كما هو معمول به في الدول الأوروبية، وذلك من خلال إبرام اتفاقية بين وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ووزاري الداخلية والدفاع باعتبار أن جهاز الشرطة تابع لوزارة الداخلية يوفر لهذا المرصد معطيات حول الجريمة في البيئة الحضرية، أما جهاز الدرك الوطني التابع لوزارة الدفاع فإنه يقدم لهذا المرصد إحصائيات حول الجريمة الريفية وبهذه الطريقة سيتمكن الباحث من الحصول على بيانات حديثة حول ظاهرة الجريمة وبدون عناء.

2- تعزيز دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية وخاصة وسائل الإعلام التي يقع على عاتقها توعية أفراد المجتمع بخطورة ظاهرة الجريمة بشتى صورها.

- 3- على الجهات الوصية أن تنظر إلى الجريمة باعتبارها وباء اجتماعي يتطلب العلاج والوقاية، فقد أصبحت بعض المؤسسات الدولية تصنف أمن الدول حسب معدلات الجريمة.
- 4- توفير مناصب الشغل وخاصة لفئة الشباب من أجل الحد من ظاهرة الجريمة.
- 5- توفير كافة الوسائل اللوجيستية للمؤسسات الشرطية قصد مكافحة ظاهرة الجريمة.
- 6- تحسين جودة الحياة الاجتماعية من شأنه أن يقضي على الكثير من الآفات الاجتماعية وأهمها ظاهرة الجريمة.

المراجع:

1. إبراهيم، محمد عباس، (2010)، التنمية والعشوائيات الحضرية، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية.
2. مانع، علي، (2002)، جنوح الأحداث والتغير الاجتماعي في الجزائر المعاصرة، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية.
3. الشحاتة، عبد المنعم، (2004)، من تطبيقات علم النفس، القاهرة، إيتراك للطباعة والنشر.
4. الحيدري إبراهيم، سوسولوجيا العنف والإرهاب، ط 1، دار الساقى، بيروت، 2015، ص 18.
5. عيّد، محمد فتحي، (1999) الإجرام المعاصر، الرياض، أكاديمية نايف للنشر والتوزيع.
6. Gérard Camillerie, Christine Lazerges, (1992), Atlas De la criminalité en France, Paris : la documentation française.
7. السمرى، عدلي محمود، (2011) علم الاجتماع الجنائي، الأردن، دار المسيرة.
8. خلية الإعلام والاتصال، قيادة الدرك الوطني، (2009-2013) الحصيلة السنوية للجريمة، الشارقة، الجزائر.
9. الهيّتي، مازن عبد الرحمان، (2011)، جغرافيا الريف، عمان، دار صفاء للنشر والتوزيع.
10. السرائي بن سعود، عبد الله، (2010)، مهارات التحقيق في جرائم تزيف العملة، الرياض، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

11. المديرية العامة للأمن الوطني، احصاءات حول الحصيلة السنوية للجريمة للفترة،(2009، 2010، 2011، 2012) بن عكنون : مديرية الشرطة القضائية.

12. Peter Kitchen,(2006) Examen du lieu entre la criminalité et la situation socio- économique, Canada, ministère de la justice.
13. BELMALLEM, SALIHA.(2011) Marginalité socio – spatial, violence et sentiment d’insécurité dans le quartier périphérique de constantine.thèse de doctorat. Option urbanisme. Université de Constantine.